

حمامي يوضح أبرز ملامح التعديلات الدستورية التركية .. تعرف عليها

Ibrahim Hamami إبراهيم حمامي  2 س -

حزمة التعديلات الدستورية التي صوت الشعب التركي عليها اليوم

18 MADDEDE ANAYASA DEĞİŞİKLİĞİ PAKETİ:	حزمة التعديلات الدستورية لـ 18 مادة من الدستور:
☑️ Yargı, bağımsız ve tarafsız olacak	☑️ سوف يكون القضاء مستقلاً وغير منحاز
☑️ Milletvekili sayısı 550'den 600'e çıkacak	☑️ سوف يرتفع عدد النواب من 550 إلى 600 نائب
☑️ Seçilme yaşı 25'ten 18'e inecek	☑️ سوف ينخفض عمر الترشح للانتخابات من 25 إلى 18 سنة
☑️ CB ve TBMM seçimleri aynı gün yapılacaktır	☑️ سوف يتم إجراء الانتخابات برئاسة الجمهورية ومجلس الشعب التركي في نفس اليوم
☑️ Kanunları CB değil TBMM yapacak	☑️ لن يقوم بتشريع القوانين رئيس الجمهورية، وإنما مجلس الشعب التركي
☑️ TBMM, CB ve bakanları denetleyecek	☑️ سيكون رئيس الجمهورية والوزراء تحت رقابة مجلس الشعب
☑️ Cumhurbaşkanı 5 yıl görev yapacak	☑️ سيكون رئيس الجمهورية في منصبه لمدة 5 سنوات فقط
☑️ CB, devletin ve hükümetin başı olacak	☑️ سيكون رئيس الجمهورية رئيساً للحكومة والدولة
☑️ Cumhurbaşkanı yargılanabilecek	☑️ سوف يكون بالإمكان محاكمة رئيس الجمهورية
☑️ MV, bakan olarak atanırsa vekillığı düşecek	☑️ إذا تم تعيين النائب كوزير، فإنه سيقف نيابته
☑️ CB, seçimleri yenilirse kendi görevi de sona erecek	☑️ إذا جدد رئيس الجمهورية الانتخابات، فإن منصبه كرئيس سينتهي
☑️ OHAL ve savaş ilanını CB değil TBMM onaylayacak	☑️ سوف يتم الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ من قبل مجلس الشعب
☑️ Askeri mahkemeler kaldırılacak	☑️ سوف يتم إلغاء المحاكم العسكرية
☑️ AYM ve HSYK üyelerini sadece TBMM ve CB atayacak	☑️ فقط من قبل رئيس الجمهورية ومجلس الشعب التركي
☑️ Bütçeyi TBMM onaylayacak	☑️ سوف يتم الموافقة على الموازنة من قبل مجلس الشعب
☑️ Başbakanlık kaldırılacak, sıkıyönetim uygulaması sona erecek	☑️ سوف يتم إلغاء رئاسة الوزراء، وسوف ينتهي العمل بالأحكام العرفية
☑️ TBMM ve CB seçimleri 3 Kasım 2019'da birlikte yapılacaktır	☑️ سوف يتم إجراء الانتخابات برئاسة الجمهورية ومجلس الشعب التركي معاً في 3 من تشرين الثاني في عام 2019
☑️ CB'nin partisiyle ilişkisi devam edecek	☑️ سواصل رئيس الجمهورية علاقته بحزبه

الأحد 16 أبريل 2017 10:04 م

أكد إبراهيم حمامي، الكاتب والباحث في الشأن الفلسطيني ومدير مركز الشؤون الفلسطينية في لندن، أن استفتاء اليوم في تركيا ليس كما يحاول البعض تصويره على أنه تكريس للصلاحيات بيد الرئيس

وقال في تدويته له عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك": "يحاول البعض تصوير التعديلات الدستورية في تركيا على أنه تكريس للصلاحيات بيد الرئيس" ما صوت عليه الأتراك يختلف عما يتم ترويجه".

وأوضح حمامي أبرز التعديلات الدستورية التي صوت عليها الأتراك اليوم هي:
- رفع عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600 .

- خفض سن الترشح لخوض الانتخابات العامة من 25 إلى 18 عاماً

- تجري الانتخابات العامة والرئاسية في نفس اليوم كل 5 سنوات

- يستخدم البرلمان صلاحيته في الرقابة والتفتيش والحصول على معلومات عبر "تقصي برلماني" أو "اجتماع عام" أو "تحقيق برلماني" أو "سؤال خطي".

- عدم قطع رئيس الدولة ملته بحزبه

- ولاية رئيس الدولة 5 سنوات، ولا يحق للشخص أن يتولى منصب الرئاسة أكثر من مرتين

- المرشح الذي يحصل على أغلبية مطلقة في الانتخابات يفوز بمنصب الرئاسة

- رئيس الدولة يتولى صلاحيات تنفيذية، وقيادة الجيش، ويحق له تعيين نوابه والوزراء وإقالتهم

- يعرض الرئيس القوانين المتعلقة بتغيير الدستور على استفتاء شعبي في حال رآها ضرورية

- يحق للرئيس إصدار مراسيم في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية، لكن لا يحق له إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح

- يعتبر المرسوم الرئاسي ملغى في حال أصدر البرلمان قانوناً يتناول نفس الموضوع

- يحق للبرلمان طلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء، ولا يحق للرئيس في هذه الحالة الدعوة إلى انتخابات عامة

- يحق للرئيس تعيين نائب له أو أكثر

- تسقط العضوية البرلمانية عن النواب الذين يتم تعيينهم في منصب نواب الرئيس أو وزراء

- يمكن للبرلمان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة ثلاث أخماس مجموع عدد النواب

- يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون
- تلغى المحاكم العسكرية، بما فيها المحكمة القضائية العليا العسكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية
- يحظر إنشاء محاكم عسكرية في البلاد باستثناء المحاكم التأديبية
- رئيس الدولة يعرض الميزانية العامة على البرلمان
- يلغى مجلس الوزراء (يلغى منصب رئيس الوزراء)، ويتولى الرئيس مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية، بما يتناسب مع الدستور
- تجري الانتخابات العامة والرئاسية المقبلة في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019.